

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

١/٦٥٢
قرار رقم

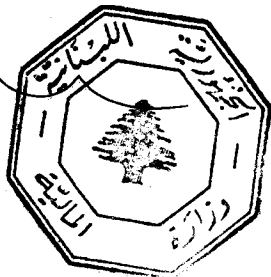
إشعار بنشر قرار إعلان العروض
الفائزة (الملتزمين المؤقتين) وتحديد فترة التجميد
بيروت، في ٨ تموز ٢٠٢٥

إسم الجهة الشارعية: وزارة المالية – المديرية العامة للشؤون العقارية.

الموضوع: نتيجة تلزيم تقديم قرطاسية بطريقة المناقصة العمومية على أساس تقديم أسعار، المُعلن عنه على المنصة الإلكترونية لدى هيئة الشراء العام بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢١.

- في تمام الساعة الحادية عشر ظهراً من نهار الإثنين الواقع في ٢٠٢٥/٣/٢٤، إجتمعت لجنة التلزيم المُشكلة بموجب قرار وزير المالية رقم ١/٧٥ تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٤، لفض العروض المُقدّمة بهدف المشاركة في المناقصة العمومية المُعلن عنها بموجب قرار وزير المالية رقم ١/٩١ تاريخ ٢٠٢٥/١/٢٤.
- إستلمت لجنة التلزيم الملف مع كامل محتوياته واطلعت على محضر العروض، وتبيّن أنّه تقدّم لهذا التلزيم ثلاثة عروض، سُجّلوا في قلم المديرية العامة للشؤون العقارية، الأول تحت الرقم ٢٠٢٥/١٥٨٤ تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢١ الساعة الحادية عشر وثلاثون دقيقة ظهراً، والثاني تحت الرقم ٢٠٢٥/١٥٩٧ تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٤ الساعة العاشرة وخمسة وخمسون دقيقة ظهراً، والثالث تحت الرقم ٢٠٢٥/١٥٩٩ تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٤ الساعة العاشرة وثمانية وخمسون دقيقة ظهراً.
- قامت اللجنة بفتح غلافات الوثائق والمستندات الإدارية للعروض المُقدّمة، ونتج عن هذه العروض عرضين عن المجموعتين الأولى والثالثة، وعرض وحيد عن المجموعة الثانية.
- في تمام الساعة العاشرة صباحاً من نهار الثلاثاء الواقع في ٢٠٢٥/٥/٢٠ (تاريخ الجلسة الثالثة)، تمّ قبول عرضين من أصل ثلاثة عروض، ونتج عن هذين العرضين عرض وحيد عن كل مجموعة.
- وبعد تأكد لجنة التلزيم من إنطباق الفقرة (٤) من المادة (٢٥) من قانون الشراء العام على التلزيم المعروض لناحية تطبيق مبادئ وأحكام هذا القانون لكون العرض الوحيد لم ينتج عن أية شروط حصرية تضمنها دفتر الشروط الخاص بهذه الصفقة، ولناحية العجلة الناتجة عن الحاجة الأساسية والملحة، ولناحية إنسجام الأسعار الإجمالية المُقدّمة مع دراسة القيمة التقديرية، وعملاً بالمذكرة رقم (١٠) الصادرة عن رئيس هيئة الشراء العام بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٤، إنتقلت اللجنة إلى فتح غلافات الأسعار، وتمّ تحديد العرض الوحيد المُقدّم عن كل مجموعة كعرض فائز عن المجموعة.
- بعد تأكد الجهة الشارعية من العرض الوحيد الفائز عن كل مجموعة عملاً بأحكام الفقرتين (١) و(٢) من المادة (٢٤) من قانون الشراء العام، تمّ إرساء التلزيم مؤقتاً على العارضين:
- شركة فايل تك ش.م.م، عنوان الشركة: بعبد - بئر حسن - شارع عدنان الحكيم - حي الجناح - مبنى سوق الروشة - ط١، عن المجموعة الأولى: المجموعة رقم (١)، بالسعر الإجمالي المُقدّم منه، بما فيه الضريبة على القيمة المضافة، والبالغ: /٥,٦٤٩,٧٥٧,٢٥٠ ل.ل. (فقط خمسة مليارات وستماية وتسعة وأربعون مليون وسبعماية وسبعة وخمسون ألف ومائتان وخمسون ليرة لبنانية).
- شركة BSE S.A.R.L، عنوان الشركة: صيدا، المروانية، أوتوستراد النبطية العام، مبنى BSE، طابق أرضي، عن المجموعة الثانية: المجموعة رقم (٢) وعن المجموعة الثالثة: المجموعة رقم (٣)، بالسعر الإجمالي المُقدّم منه، بما فيه الضريبة على القيمة المضافة، والبالغ عن المجموعة الثانية: /٨,٨٢٩,٤٩٥,٠٠٠ ل.ل. (فقط ثمانية مليارات وثمانماية وتسعة وعشرون مليون وأربعماية وخمسة وتسعون ألف ليرة لبنانية)، والبالغ عن المجموعة الثالثة: /١,٤١٥,٠٨٣,٥٠٠ ل.ل. (فقط مليار وأربعماية وخمسة عشر مليون وثلاثة وثمانون ألف وخمسمائة ليرة لبنانية).
- وبذلك تكون فترة التجميد البالغة /١٠/ عشرة أيام عمل من تاريخ نشر هذا القرار، قد بدأت بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٢.
- يُنشر هذا القرار على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

الوزير المالية
ياسين جابر



ط